

Distr.: General  
26 August 2013  
Arabic  
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع  
أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٣٠ أيلول/سبتمبر - ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت\*

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب

المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال

التمييز ضد المرأة

قائمة القضايا في سياق النظر في تقرير كمبوديا الجامع للتقريين

الدورين الرابع والخامس

إضافة

ردود كمبوديا على قائمة القضايا\*\*

\* CEDAW/C/56/1

\*\* وفقاً للمعلومات المخالة إلى الدول الأطراف بشأن تجهيز تقاريرها، لم تحرر هذه الوثيقة رسمياً.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## الرد على السؤال ١

تم وضع التقرير الوطني الجامع للتقريرين الرابع والخامس بشأن تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على النحو التالي:

- المجلس الوطني الكمبودي للمرأة مخول بقيادة عملية إعداد هذا التقرير عن طريق تشكيل فريق عمل مشترك بين الوزارات مؤلف من خبراء يتم اختيارهم من بين مجموعة عمل تعميم مراعاة المنظور الجنساني لدى كل وزارة.
- عقد فريق العمل جلساته الأولية لاستعراض التعليقات المكونة من ٤٢ نقطة ودرس الخبرات المتعلقة بإعداد التقرير.
- تلقى فريق العمل تدريباً على منهجية إعداد التقرير المقدم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.
- قسم الفريق إلى ٤ (أربع) مجموعات لجمع المعلومات والبيانات من الوزارات والمؤسسات والمنظمات الحكومية ذات الصلة.
- استخدمت كل مجموعة البيانات التي تم جمعها لإعداد تقرير رداً على التعليقات المكونة من ٤٢ نقطة بمساعدة من ذوي الخبرة في صياغة هذا التقرير.
- عرض مشروع التقرير للمناقشة في ثلاث حلقات عمل شاركت فيها منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال قضايا المرأة بغرض استعراض وتقديم المدخلات.
- عرض مشروع التقرير للمناقشة أيضاً في الاجتماعات العادية للمجلس الوطني الكمبودي للمرأة.
- أخيراً، عرض مشروع التقرير على الحكومة الملكية لكمبوديا في اجتماع لمجلس الوزراء بكامل هيئته في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠.
- لم يعرض التقرير بعد على الجمعية الوطنية لاعتماده.

## الرد على السؤال ٢

قامت وزارة العدل في صياغتها لأحكام القوانين المحلية بإدماج أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في تلك القوانين بما يحقق الاتساق بينها وتنفيذها وفقاً للاتفاقية حسب الأصول.

ألف - تلقت وزارة العدل تمويلا من الحكومة الملكية لكمبوديا لتقديم دورات تدريبية بشأن الاتفاقية والقوانين المحلية ذات الصلة للقضاة والمدعين العامين وكتبة محاكم الدرجة الأولى في جميع أنحاء البلد، وأعضاء الإدارة الإقليمية لشؤون المرأة، وموظفي إنفاذ القانون من العاصمة والمقاطعات. وشملت هذه الدورات ما يلي:

- ٦٠٠ موظف، من بينهم ١٧٢ إناث، في عام ٢٠١٠
- ٦٠٠ موظف، من بينهم ١٦٦ إناث، في عام ٢٠١١
- ٦٠٠ موظف، من بينهم ١٨٨ إناث، في عام ٢٠١٢
- ٨٠٠ موظف، من بينهم ٢٣١ إناث، في عام ٢٠١٣

- وبالإضافة إلى ذلك، تتعاون وزارة شؤون المرأة والمجلس الوطني الكمبودي للمرأة مع معاهد التدريب الوطنية مثل معهد الإدارة الملكي وأكاديمية الشرطة الكمبودية من أجل إدماج مضمون الاتفاقية في مناهجها الدراسية.

- ونظمت اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان تدريبا للمدربين لنشر التدريب على حقوق الإنسان، بما في ذلك المنصوص عليها في الاتفاقية، حضره ١٢ شخصا على المستوى الوطني و ١٦٠ على مستوى العاصمة/المقاطعات. وفي الوقت نفسه، نظمت اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان دورات للتوعية بالاتفاقية لفائدة ٨٠٠ من مراكز التنسيق الخاصة بحقوق الإنسان و ٣٠٠٠ طالب.

باء - اتخذت إجراءات لضمان تعريف المرأة بوضوح بحقوقها المنصوص عليها في الاتفاقية، وذلك من خلال جهود إذكاء الوعي والتدريب على القضايا الجنسانية. وينص قانون كمبوديا على المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة.

١ - وينص القانون المدني على ما يلي:

المادة ٦: ”يحق لجميع الأشخاص الطبيعيين التمتع بالحقوق وتأدية الواجبات باسمهم“.

المادة ١١: ”إذا كان هناك أي قلق من أن تنتهك الحقوق الشخصية لأي شخص بصورة غير قانونية، أو بأن انتهاكا وقع بالفعل لحقوق هذا الشخص، أو قد يرتكب هذا الانتهاك، أو يتكرر ارتكابه بصورة غير قانونية، يمكن لأصحاب الحقوق الشخصية المطالبة بإنهاء هذا الانتهاك“.

٢ - وينص قانون الإجراءات الجنائية على ما يلي:

المادة ٣: تنطبق الإجراءات الجنائية على جميع الأشخاص الطبيعيين أو الكيانات الاعتبارية بصرف النظر عن العرق أو الجنسية أو اللون أو الجنس أو اللغة أو العقيدة أو الدين أو الميل السياسي أو الأصل القومي أو الوضع الاجتماعي أو الموارد أو أي وضع آخر.

المادة ٦: يجوز لأي شخص يدعي أنه ضحية جريمة أن يقدم شكوى.

جيم - حتى اليوم، لم تقدم أي شكوى إلى المحاكم بحدوث تمييز ضد المرأة.

### الرد على السؤال ٣

تشمل القوانين الجديدة التي سنت منذ ٢٠١٠ ما يلي:

- القانون المدني (أصبح ساريا منذ عام ٢٠١٠)
- القانون المتعلق بتنفيذ القانون المدني (٢٠١١)
- القانون المتعلق بإجراءات الشكاوى المتصلة بالأحوال الشخصية (٢٠١٠)
- قانون إجراءات القضايا المدنية التي لا تعتبر دعاوى قضائية (٢٠١٠)
- قانون النظام المالي ومباشرة الممتلكات الإدارية دون الوطنية (٢٠١١)
- قانون السجون (٢٠١١)
- قانون مكافحة المخدرات (٢٠١٢)
- القانون المتعلق بالشراء العام (٢٠١٢)
- اللائحة المشتركة بين الوكالات بشأن تسجيل الأموال غير المنقولة المتصلة بقانون الإجراءات المدنية (٢٠١١)
- اللائحة المشتركة بين الوكالات بشأن إجراءات التسجيل عملا بالحقوق الثابتة المتصلة بالقانون المدني (٢٠١٣)، وما إليها.
- ونشر المجلس الوطني الكمبودي للمرأة نصوص الاتفاقية والوثائق ذات الصلة لتحقيق أوسع انتشار لها في جميع أنحاء البلد.
- واشترك المجلس وجميع الوزارات/المؤسسات التنفيذية في نشر أحكام الاتفاقية من خلال ما يلي:
- تنظيم حلقات العمل، والحلقات الدراسية، والتدريب

- الإذاعة واللقطات التلفزيونية
- نشر الرسائل الإخبارية والمجلات السنوية

#### الرد على السؤال ٤

التقدم الذي أحرزته المؤسسات الوطنية القائمة لحقوق الإنسان:

- انتهت بالفعل لجنة حقوق الإنسان الكمبودية، بالتعاون مع الفريق العامل المعني بالمجتمع المدني، من وضع اللمسات النهائية على مشروع قانون بشأن إنشاء تلك الهيئة. وتقوم حاليا جماعات المجتمع المدني بنشر هذا القانون على عامة الجمهور والمنظمات غير الحكومية للحصول على تعليقات إضافية.
- ويحدد الفصل الثالث من هذا المشروع أدوار هذه المؤسسة وواجباتها وسلطاتها في ما يتعلق بالتعامل مع الشكاوى الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها التمييز ضد المرأة.

#### الرد على السؤال ٥

تعريف التمييز بالنسبة لمملكة كمبوديا يستند إلى المادة ١ من الاتفاقية ويرد في التشريع المحلي للدولة الطرف.

و بموجب القانون الجنائي الكمبودي فإن كل عمل تمييزي هو بمثابة فعل إجرامي.

- ١ - ويعد رفض توفير أي خدمات أو سلع لشخص آخر على أساس نوع الجنس (ذكر أو أنثى). بمثابة تمييز يخضع للعقاب بوصفه جريمة.
- ٢ - ويعد رفض الاستخدام أو وضع شروط للاستخدام على أساس نوع الجنس (ذكر أو أنثى). بمثابة تمييز يخضع للعقاب بوصفه جريمة.
- ٣ - ويعد حرمان أي شخص من فرص الحصول على حق معين على أساس نوع الجنس. بمثابة فعل تمييزي يخضع للعقاب بوصفه جريمة.

#### الرد على السؤال ٦

أوصت اللجنة في ملاحظاتها الختامية السابقة بأن تقيم الدولة الطرف فعالية آلياتها الوطنية للنهوض بالمرأة والمؤسسات ذات الصلة.

وقد أجري تقييمان في هذا الصدد:

- في عام ٢٠١٠، تعاونت وزارة شؤون المرأة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقييم القدرات المؤسسية لموظفيها.

وكانت النتائج الرئيسية للتقييم كالتالي:

١ - اضطلعت وزارة شؤون المرأة بدور هام في تنسيق جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني مع مختلف أصحاب المصلحة. وستجري مضاعفة القدرات لإنجاز هذه المهمة.

٢ - تم تعزيز قدرات وزارة شؤون المرأة والمجلس الوطني الكمبودي للمرأة، والآليات الأخرى المعنية من خلال التدريب. ويتعين تكييف أساليب التدريب مع الاحتياجات منه.

٣ - يتعين زيادة تدفق المعلومات والاتصالات المتبادلة بين أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين.

- في عام ٢٠١١، أجرت وزارة شؤون المرأة استعراضا لمنتصف المدة لخطتها الاستراتيجية ذات الخمس سنوات (Neary Ratanak III)، وأعدت النظر في أدوار وفعالية جميع الآليات ذات الصلة، بما في ذلك وزارة شؤون المرأة، والمجلس الوطني الكمبودي للمرأة، والفريق العامل التقني المعني بالقضايا الجنسانية، وجميع مجموعات العمل القطاعية المعنية بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الوزارات التنفيذية.

وكانت نتائج التقييم كالتالي:

١ - يقوم الفريق العامل التقني المعني بالقضايا الجنسانية بدور بالغ الأهمية في تقاسم المعلومات.

٢ - يتعين زيادة فعالية المواءمة بين الأنشطة المضطلع بها في ظل الدعم المحدود للإدارة القائمة على النتائج فيما يتعلق بعملية المساءلة.

٣ - يتعين زيادة إتاحة الفرص للمزيد من المناقشات بحيث لا تقتصر على المناقشات داخل الفريق العامل التقني المعني بالقضايا الجنسانية.

وعلى سبيل الإيجاز:

أبرز التقييمان الحاجة إلى تحسين المشاركة وفعالية الأداء من جانب جميع الآليات، وقدمتا توصيات لتعزيز القدرات ووضع استراتيجيات لذلك.

أدرجت وزارة شؤون المرأة هذه النتائج في خطتها الاستراتيجية الخمسية المقبلة (Neary Ratanak IV).

وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة الملكية لكمبوديا آليات من قبيل اللجنة الاستشارية لشؤون المرأة والطفل على مستوى الأقاليم والمقاطعات والكوميونات لتحقيق استجابات أكثر فعالية لقضايا المرأة، وبخاصة المرأة في المناطق الريفية.

## الرد على السؤال ٧

توجد في وزارة شؤون المرأة إدارة للحماية القانونية للمرأة. وتوفر الحكومة الملكية لكمبوديا خدمات الدعم للنساء بتمويل يبلغ ٢٠٠ مليون ريبيل سنويا للمجلس الوطني الكمبودي للمرأة لتقديم الخدمات القانونية للضحايا من الإناث وللنساء المتهمات في قضايا. وبالإضافة إلى المساعدة القانونية التي تمولها الدولة، هناك أيضا عدد من المنظمات غير الحكومية التي توفر المساعدة القانونية للمرأة والدعم القانوني للأطفال والنساء.

واتخذت الحكومة الملكية لكمبوديا تدابير لتشجيع نقابة المحامين في المملكة لإشراك المزيد من النساء في امتحانات المهن القانونية. مما يجعل نظام المساعدة القانونية أوسع نطاقا وأكثر فعالية.

وفي بعض محاكم الدرجة الأولى، مثل محكمة بنوم بنه الابتدائية، هناك مكاتب محامين ومنظمات غير حكومية من الناشطين في الدفاع عن قضايا المرأة لتقديم الخدمات القانونية للنساء في مختلف القضايا.

## الرد على السؤال ٨

بذلت الحكومة الملكية لكمبوديا جهودا جبارة من أجل تغيير السلوكيات والمواقف إزاء المرأة من خلال اتخاذ تدابير في جميع القطاعات تهدف إلى إحداث تغيير في الممارسات التقليدية والثقافية والعرفية، وفي القوالب النمطية والقواعد الاجتماعية التي درجت في الماضي على التمييز ضد المرأة.

وشملت التدابير التي تم وضعها ما يلي:

- التدابير القانونية: تكفل جميع القوانين التي تم وضعها تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، مثل قانون الزواج والأسرة، وقانون منع العنف العائلي وحماية الضحايا، وقانون العقوبات، والقانون المدني وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون الإجراءات المدنية.

- التدابير التعليمية: وفرت وزارة التعليم والشباب والرياضة التدريب الجنساني من خلال تعميم مضمون اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في مناهجها الدراسية. وفي الوقت نفسه، يجري تعزيز التنقيف بالاتفاقية عن طريق وسائل الإعلام، على سبيل المثال، من خلال بث المقاطع التثقيفية عبر الإذاعة والتلفزيون.
- شكلت جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية مجموعات عمل لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتقوم هذه المجموعات باستمرار بتوزيع الاتفاقية على أعضاء كل منها.

## الرد على السؤال ٩

- تم خلال عام ٢٠١٢ استعراض خطة العمل الوطنية لمنع العنف ضد المرأة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢.
- يجري حاليا إعداد مشروع خطة العمل الوطنية الثانية بمشاركة من الشركاء الوطنيين والدوليين ذوي الصلة. وتركز خطة العمل الوطنية الثانية على خمسة مجالات استراتيجية رئيسية هي:

• الاستراتيجية ١: الوقاية الأولية (التوعية)

• الاستراتيجية ٢: تقديم الخدمات

• الاستراتيجية ٣: السياسة والتشريع

• الاستراتيجية ٤: بناء القدرات

• الاستراتيجية ٥: الرصد والتقييم

- التدابير المتخذة لتنفيذ قانون منع العنف العائلي وحماية الضحايا:

من أجل التطبيق الفعال لهذا القانون، تعاونت وزارة شؤون المرأة مع وزارة العدل لتوفير التدريب على قانون منع العنف العائلي وحماية الضحايا لموظفي إنفاذ القانون. وفي عام ٢٠١٢، قامت وزارة شؤون المرأة بدور رائد في تشكيل فريق فرعي معني بمواجهة العنف الجنساني تابع للفريق العامل التقني المعني بالقضايا الجنسانية لالتماس الدعم لأنشطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتنسيق هذه الأنشطة بغرض الحد من العنف ضد المرأة. ويتألف هذا الفريق الفرعي من ممثلين عن مختلف الوزارات التنفيذية والمنظمات غير الحكومية المحلية ذات الصلة، والمنظمات الدولية، وقام الفريق الفرعي بوضع خطة عمله السنوية، ومؤشرات محددة للرصد.

وفي الوقت نفسه، أعدت الحكومة الملكية لكمبوديا نظاما لجمع المعلومات عن العنف العائلي.

ومن جهة أخرى، فإن فريقا عاملا وزاريا مشتركا بين وزارة شؤون المرأة ووزارة العدل في سبيله إلى إعداد كتيب تدريبي يستجيب للقضايا الجنسانية ويستفيد منه المتخصصون القانونيون والقضائيون في ما يتصل بعمليات التحقيق والمحكمة في القضايا المتعلقة بالعنف المرتكب ضد الأطفال والنساء.

وأنشأت وزارة العدل فريقا عاملا لإنشاء محكمة نموذجية، مع إيلاء الاهتمام لتسجيل جميع أنواع القضايا في محاكم الدرجة الأولى في البلديات والأقاليم في جميع أنحاء البلد مما يسهل إدارة الأعباء القضائية ورصد إنفاذ القانون.

ودائما ما تحصل الإناث من ضحايا العنف العائلي على خدمات الدعم، من قبيل ما يلي:

- قام مسؤولون من وزارة شؤون المرأة مؤهلون للعمل كعناصر شرطة قضائية بتقديم خدمات قانونية مثل تقديم الشكاوى إلى المحاكم، والإدلاء بمدخلات في قضايا العنف العائلي، والإبلاغ عن القضايا ورصدها في جميع مراحل الإجراءات القضائية وطلب أوامر الحماية عند اللزوم.
- المضي قدما في تنفيذ سياسة مؤلفة من تسع نقاط لتحقيق الأمان للقري والكوميونات. ويشير العنصر رقم ٣ من هذه السياسة إلى "منع الفجور، ومنع الاتجار في النساء والأطفال، ومنع العنف العائلي".
- وفي الوقت نفسه، تقوم وزارة شؤون المرأة أيضا، بدعم من الحكومة الملكية لكمبوديا، بتوفير بعض الأموال لتقديم الدعم القانوني للنساء اللاتي يتعرضن للعنف لتمكينهن من الحصول على الدفاع القانوني عن أنفسهن.
- وأصدرت وزارة العدل تعليمات بتوفير نموذج طلب أمر بالحماية بأمر القانون، مما سهل على المحاكم إصدار أوامر الحماية بناء على طلبها وفقا للإجراءات المعمول بها.

## الرد على السؤال ١٠

تولي الحكومة الملكية لكمبوديا الاهتمام لتعزيز الفصل في القضايا بغرض إقامة العدل للمواطنين.

وفي عام ٢٠١٢، صدرت أحكام بالعقوبات في ١٩١ جريمة اغتصاب واعتداء جنسي، وتم الفصل في عدد من القضايا في عام ٢٠١٣.

وتعاونت الحكومة الملكية لكمبوديا مع شركاء التنمية والمجتمع المدني في إجراء بحث لتقصي العنف ضد الشباب، وأدرجت ظاهرة انتشار الاغتصاب في هذه الدراسة الاستقصائية.

وأصدر رئيس الحكومة الكمبودية توصية في عام ٢٠٠٦ تقضي بالإعفاء من رسوم فحوص الطب الشرعي على ضحايا الاغتصاب بهدف توفير فرص الوصول إلى العدالة للضحايا.

ورعى المجلس الوطني الكمبودي للمرأة إنتاج لقطات تليفزيونية عن الخدمات المتاحة لضحايا الاغتصاب ونشرها على نطاق واسع من خلال التلفزيون، وحلقات العمل، والدورات التدريبية لزيادة التعريف بالإعفاء من رسوم فحوص الطب الشرعي لضحايا الاغتصاب.

وتشمل التدابير التي اتخذتها الحكومة الملكية لكمبوديا لحل المشاكل المرتبطة بالاغتصاب ما يلي:

- التوسع بكل الوسائل في نشر القوانين المتصلة بقضايا الاغتصاب.
- تعزيز التطبيق والإنفاذ الصارمين لسياسة تحقيق الأمان للقري والكوميونات.
- أصدرت قيادة الشرطة الوطنية أوامر بعد السماح بالتسهيل/التوسط لوقف سير العدالة على المستوى المحلي.
- جرى الاضطلاع بحملات لتثقيف المواطنين، وبخاصة النساء، بشأن تدابير حماية أنفسهم من التعرض للانتهاكات، وتحسين سلوك الرجال (حملة الرجل الصالح).

## الرد على السؤال ١١

- تم تشغيل الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية وفقا للإجراءات القانونية مع التركيز بصورة أساسية على ثلاث أنواع من الجرائم الكبرى، وهي الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجرائم الإبادة الجماعية، بما في ذلك العنف الجنساني الذي وقع أثناء فترة كمبوتشيا الديمقراطية.
- في عملية الانتصاف التي تقوم بها الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية تتم معاقبة الجرمين وتحقيق العدالة للضحايا، بما في ذلك منح تعويضات لضحايا نظام الخمير الحمر.

## الرد على السؤال ١٢

- تقييم تدابير مكافحة الاتجار بالبشر، وبخاصة القانون المتعلق بقمع الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي، وخطوة العمل لمكافحة الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي (٢٠١١-٢٠١٣).

- أنشأت أمانة اللجنة الوطنية لقمع الاتجار بالبشر والتهريب والاستغلال في العمل والاستغلال الجنسي فرقة عمل خاصة لرصد وتقييم إنفاذ القانون وتنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي في ٢٤ موقعا شملت العاصمة/المقاطعات في أواخر عام ٢٠١٢ من أجل تعزيز إنفاذ القانون والعمل كأساس لصياغة الخطة الاستراتيجية الخمسية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، على النحو التالي:

- تم نشر قانون قمع الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي على جميع المسؤولين المعنيين في ١٧ مقاطعة بمشاركة ما يربو على ٩٣٥ شخصا.

وتم توفير التدريب لما يزيد على ٢٥٠ من المسؤولين القائمين على إنفاذ القانون، بمن فيهم قضاة، ومدعون عامون، وأفراد من شرطة مكافحة الاتجار بالبشر، وضباط من الشرطة العسكرية. ولم تحقق هذه النتيجة بعد ما هو مرجو منها في ما يتعلق بالاحتياجات اللازمة لإنفاذ القانون. ويتطلب هذا الأمر مستوى لا يبارى من المعرفة، والنشر، والمزيد من التدريب، وبخاصة على المهارات التقنية، من أجل ضمان فعالية تنفيذ القوانين.

وتحدد خطة العمل الوطنية هذه أربع استراتيجيات رئيسية وفقا لاستراتيجيات التنفيذ بالنسبة لمنطقة نهر الميكونغ. بيد أن التنفيذ لا يزال يعوزه الاتساق، وبالتالي، فإن الأنشطة لا تستجيب لمكافحة الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي. وهذا يعني أن الأمر يقتضي صياغة استراتيجية شاملة تغطي الاحتياجات من الموارد المادية والتقنية، على السواء، لضمان تنفيذ الأنشطة.

أما الآثار المترتبة على الجهود المبذولة للحد من الاتجار بالبشر واستغلالهم في ما يتعلق بغاء النساء والأطفال، والصعوبات التي ووجهت في تنفيذ التدبيرين المشار إليهما أعلاه، فهي كالتالي:

- بعد إعلان القانون المتعلق بقمع الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي، شرعت السلطات المختصة في حملة نشطة لإنفاذ القانون، وبخاصة القيام بعملية لقمع الأماكن التي تتم فيها أعمال السرقة والخطف والاستغلال لأغراض البغاء والتي يتعرض لها بعض النساء والأطفال المشتغلين بالجنس. وأدت هذه العملية إلى تجريد

هؤلاء النساء والأطفال المشتغلين بالجنس من أماكن عملهم وأثرت على مصدر رزقهم. ونتيجة لذلك، انتقل المشتغلون بالجنس إلى العمل في منشآت أخرى مثل صالونات التدليك، وحانات الكاروكي، وغيرها من نوادي الترفيه.

- ومن التحديات التي تعترض تنفيذ التدابير المشار إليها أعلاه ضرورة معالجة القضايا المتصلة بالضحايا من النساء والأطفال عن طريق تزويدهم بأمور من قبيل الملاجئ، وسبل الرزق البديلة، والتدريب المهني حتى يمكنهم كسب رزقهم بوسائل أخرى غير الاشتغال بالجنس الذي يعانون فيه دائما من الانتهاكات والاستغلال.
- أولت الحكومة الملكية لكمبوديا اهتمامها لتنفيذ القوانين وقامت بالفصل في ٢٥٠ قضية من قضايا الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي في عام ٢٠١٢.
- في عام ٢٠١٢، قامت وزارة الشؤون الاجتماعية وإعادة تأهيل المحاربين القدماء والشباب بإعادة إدماج الضحايا في أسرهم في بنوم بنه وسبع مقاطعات أخرى هي كامبونغ توم، وسييم ريب، وكامبونغ سيبو، وسفاي رينغ، وبراي فنغ، وباتامبانغ، وبانتي ميانشي، حيث جرت متابعة حالة ٤٥٨ من الضحايا، وأغلقت أكثر من ٢٨٥ قضية من قضاياهن. وحصلت هؤلاء الضحايا على مختلف الخدمات مثل التعليم، والائتمان، والرعاية الصحية، والإرشاد، والمساعدة القانونية، والزيارات المنزلية، والتدريب المهني.

وبالإضافة إلى ذلك، استقبل مركز التماس المشورة في بوي بيت ٢٠٥ من الأطفال الذين تعرضوا للاتجار بهم، وتمت إعادتهم من تايلند، وأحيل ٢٨ منهم إلى منظمات غير حكومية شريكة وأعيد إدماج ١٢٣ منهم في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

### الرد على السؤال ١٣

- تشمل التدابير المحددة والخاصة التي اتخذتها الحكومة الملكية لكمبوديا لتعزيز مشاركة المرأة في القطاع العام ما يلي:
- إضافة إلى تعيين المرأة في منصب نائب الحاكم في مجلس حكام العاصمة/المقاطعات، قررت الحكومة الملكية لكمبوديا أيضا تعيين سيدة في منصب نائب رئيس مكتب الشرطة في العاصمة/المقاطعات. وفي الوقت الراهن، هناك سيدة تشغل منصب نائب الرئيس في كل مكتب من مكاتب العاصمة/المقاطعات، وعددها ٢٤ مكتبا.

- وتقوم أمانة الخدمة المدنية الحكومية سنويا بإصدار تعليمات إلى جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية بمواصلة إيلاء الاهتمام لزيادة عدد الإناث العاملات في سلك الخدمة المدنية بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٥٠ في المائة عند عقد الامتحانات لتعيين موظفين متفرغين.

- وضعت مرسومًا ملكيًا بشأن تعديل سن التقاعد للعاملات في سلك الخدمة المدنية على الدرجات باء وجيم ودال (فأصبح سن التقاعد للرتبة باء ٦٠ سنة بعد أن كان ٥٨ سنة)، أما العاملات على الدرجتين جيم ودال، اللاتي كان يتعين أن يتقاعدن في سن ٥٥ سنة، فقد مدد سن التقاعد لهن إلى ٦٠ سنة).

ونتيجة لذلك، زاد العاملات في الخدمة العامة تدريجيًا على النحو المبين أدناه:

#### جدول يبين مجموع عدد العاملات في قطاع الخدمة المدنية

٢٠١٢		٢٠١١		٢٠١٠		٢٠٠٩	
إناث	المجموع	إناث	المجموع	إناث	المجموع	إناث	المجموع
٦٥ ٤١٠	١٨٧ ٩٤٩	٦٤ ٠٢١	١٨٤ ٠٥٥	٦٢ ٣٧٧	١٨٣ ٨٣٥	٦١ ٢٩٨	١٨٢ ٢٢٨
%٣٤,٨٠	%١٠٠	%٣٤,٧٨	%١٠٠	%٣٣,٩٣	%١٠٠	%٣٣,٦٣	%١٠٠

جدول يبين إحصاءات العاملين في الخدمة المدنية الذين يشغلون وظائف من رتبة مدير عام فأقل حتى رتبة مدير مكتب في المدن والمقاطعات والخانات (البلديات)

٢٠١٢		٢٠١١		٢٠١٠		٢٠٠٩	
إناث	المجموع	إناث	المجموع	إناث	المجموع	إناث	المجموع
٤ ٨٤٥	٢٥ ٣٤٦	٤ ٥٠٢	٢٤ ٦٦٢	٤ ٤٢٨	٢٤ ٢٤٣	٣ ٨٥٣	٢٤ ١٧٢
%١٩,١١	%١٠٠	%١٨,٢٥	%١٠٠	%١٨,٢٦	%١٠٠	%١٥,٩٣	%١٠٠

- بإذن من الحكومة الملكية لكمبوديا، عينت وزارة الدفاع الوطني أكثر من ١٠٠ من الإناث للعمل كضابطات في الشرطة العسكرية الوطنية (قوة الدرك الملكية للخمير)، تم تدريب وتأهيل ٥٠ منهن كضابطات شرطة قضائية في بنوم بنه ومكاتب الشرطة العسكرية في المقاطعات.

- يعد زيادة عدد النساء في سلك القضاء مسألة بالغة الصعوبة بسبب القدرة التنافسية في ما يتعلق بالمسائل القانونية في القطاع القانوني. وفي عام ٢٠١٢، كان عدد النساء في سلك القضاء على النحو التالي:

محامون		كتبة محاكم		مدعون عامون		قضاة	
إناث	المجموع	إناث	المجموع	إناث	المجموع	إناث	المجموع
١٣٣	٧٠٤	١٣٢	٦٢١	١٥	١٤٢	٣٧	٢٦٦
%١٨,٨	%١٠٠	%٢١,٢٥	%١٠٠	%١٠,٥	%١٠٠	%١٣,٩	%١٠٠

#### الرد على السؤال ١٤

#### ١ - استكمال معدل الأمية

- خلال السنوات الخمس الماضية، زاد معدل الأمية بين السكان الإناث في كمبوديا بنسبة ٤,٣ في المائة في المتوسط.

#### الجدول ١

معدل الأمية بين السكان فوق سن ١٥ سنة حسب المناطق الجغرافية في كمبوديا (٢٠٠٨ مقابل ٢٠١٢)

المنطقة	٢٠٠٩-٢٠٠٨			٢٠١٢-٢٠١١			النسبة	
	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	إناث	المجموع
بنوم بنه	٩٢,٦	٨٨,٩	٩٦,٩	٩٦,٦	٩٤,١	٩٨,٥	٥,٢	٤,٠
أوربان	٨٣,٢	٧٧,٦	٨٩,٧	٨٨,١	٩٤,٩	٨٢,١	١٧,٣	٤,٩
المناطق الريفية	٧٢,١	٦٣,٢	٨٢,٢	٧٦,٢	٦٨,٠	٨٥,٢	٤,٨	٤,١
على نطاق البلد	٧٥,٦	٦٧,٧	٨٤,٦	٧٩,٩	٧٢,٦	٨٧,٨	٤,٩	٤,٣

المصدر: النظام الوطني للمعلومات، ٢٠١١.

## الجدول ٢

## معدل الأمية حسب الفئة العمرية ونوع الجنس (٢٠٠٨ مقابل ٢٠١٢)

الفئة العمرية	٢٠٠٩-٢٠٠٨			٢٠١٢-٢٠١١			النسبة	
	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	إناث	المجموع
٢٤-١٥	٨٧,٩	٨٩,٦	٨٨,٨	٩١,٣	٩١,٦	٩١,٥	٢,٠	٢,٧
٣٤-٢٥	٧١,٧	٨٥,٣	٧٨,٤	٧٩,٢	٩٠,٢	٨٤,٦	٤,٩	٦,٢
٤٤-٣٥	٦٧,٠	٨٢,١	٧٣,٩	٦٩,٣	٨٥,١	٧٦,٨	٣,٠	٢,٩
٥٤-٤٥	٥٨,٩	٨١,٦	٦٩,٠	٦٢,٦	٨٣,١	٧٢	١,٥	٣,٠
٦٤-٥٥	٤٧,٦	٨٠,٥	٦١,٦	٥٤,٩	٨٤,٧	٦٧,٣	٤,٢	٥,٧

المصدر: النظام الوطني للمعلومات، ٢٠١١.

ومن جهة أخرى، وبغية تعزيز التنمية التعليمية المنصفة وتحسين معدلات التحاق أطفال الشعوب الأصلية بالمدارس، أنشأت وزارة التعليم والشباب والرياضة برنامجا تعليميا ثنائي اللغة، أو برنامجا انتقاليا، التحق في إطاره ما مجموعه ٦٢٠ ١ طالبا، منهم ٧٥١ من الإناث، أي بنسبة ٣٦,٥٩ في المائة، بالمدارس الابتدائية في خمس مقاطعات (راتاناكيرى، وكراتيبى، ومونولكيرى، وستانغ ترينغ، وبرياه فيهيبار) خلال السنة الدراسية ٢٠١١-٢٠١٢.

وتم أيضا تزويد الأطفال ذوي الإعاقة بالفرص الكاملة للحصول على التعليم. وخلال العام الحالىين (٢٠١١-٢٠١٢)، انتظم في الدراسة ٦٤٨ ٧٠ من الأطفال ذوي الإعاقة، أو بنسبة ٤٦,٤١ في المائة على نطاق البلد.

## ٢ - معدل التسرب

تكشف النتائج المحققة في مجال التعليم عن انخفاض معدل التسرب على مستوى التعليم الأساسي مقارنة بالسنة الدراسية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ولكن وزارة التعليم والشباب والرياضة اعتبرت هذا الإنجاز تحديا قد يصبح، حال عدم تحقيقه، عائقا يحول دون التنمية المنصفة للجنسين في البلد، كما اعتبرته بمثابة إحدى الأولويات في الخطة الاستراتيجية للوزارة وأنشطتها السنوية.

## ٣ - الحل

اتخذت وزارة التعليم والشباب والرياضة تدابير لمنع تسرب التلاميذ في التعليم العام وللتصدي للعوائق الجنسانية في مجال التعليم، وخاصة من أجل تعزيز مشاركة الفتيات والنساء في عملية التنمية بجميع قطاعاتها، وتشمل هذه التدابير ما يلي:

- بحث إمكانية التقليل من عدم إتمام الدراسة الابتدائية وتوفير المنح الدراسية للطلاب من الأسر الفقيرة والأطفال المنتمين للشعوب الأصلية والأطفال ذوي الإعاقة، وبخاصة الفتيات.
- تنفيذ برنامج للمنح الدراسية لطلاب المدارس الثانوية في ٢٨٣ كوميون إضافي. وفي عام ٢٠١٢، شمل هذا البرنامج ما مجموعه ٨٠٩ مدارس حيث حصل ٥٢ ٨٦٤ طالبا، منهم ٣١ ٦١٥ من الإناث، أو بنسبة ٧٠,٢٦ في المائة، على منح دراسية ممولة من ميزانية الحكومة. وحصل ١ ٩٣٤ طالبا، منهم ١ ٣٥٩ من الإناث، أو بنسبة ٧٠,٢٦ في المائة، على منح دراسية ممولة من مشروع تحسين التعليم الأساسي في كمبوديا. وفي الوقت نفسه، حصل ٣ ٥٠٠ طالب، منهم ٢ ١٠٠ من الإناث، أو بنسبة ٦٠ في المائة، على منح دراسية مدعومة من مشروع تحسين نوعية التعليم.
- تقديم منح دراسية في شكل نقدية وأغذية للفقراء والمحرومين من الفتيات في المدارس المحلية ولأطفال الشعوب الأصلية بتزويدهم بوجبات الإفطار في المدارس الابتدائية.
- تحسين نوعية المنح الدراسية المقدمة إلى الطالبات بوجه خاص في جميع المناطق.
- بحث إمكانية زيادة عدد المدارس الثانوية، خاصة بعد وضع سياسة مدرسة ثانوية واحدة لكل كوميون. ويوجد حاليا ما مجموعه ١ ٦٣٣ كوميون/سانكات. ولكن هناك ١ ٦٥ كوميون/سانكات لا تزال تفتقر إلى مؤسسة تعليم ثانوية بسبب عوامل جغرافية وديمغرافية وعوامل تتعلق بالموارد.
- إنشاء وإمكانية بناء أماكن مبيت للطالبات مزودة بلوازم الإقامة والمرافق الصحية.
- ضمان الإنصاف بين الجنسين في معدلات الانتظام بالدراسة في المستويين الأعلى والأدنى من الدراسة الثانوية وفقا لمعايير الجودة، وخاصة زيادة عدد الطلاب المتحققين بالمدارس الثانوية في التعليم العام والتعليم الفني.
- التوسع بشكل أكثر فعالية في برنامج التعليم الثنائي اللغة أو البرنامج الانتقالي للطلاب من أبناء الشعوب الأصلية.

- التعاون بمختلف أشكاله مع شركاء التنمية على الصعيدين الوطني والدولي، مثل اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وغيرهما، في إعداد الوثائق والتدريب للطلاب في التعليم الرسمي وغير الرسمي لتزويدهم بالمعارف عن أمورهم الصحية وصحتهم الجنسية والتدابير اللازمة لمنع العنف في المنزل وفي المجتمع.
  - تعزيز التعاون بين الدولة والقطاع الخاص، وتحسين أداء ونوعية التعليم في جميع الأوساط الجغرافية في أنحاء البلد، بما في ذلك تعليم أبناء الشعوب الأصلية، والأقليات العرقية التي تعيش في البلد مثل الأقليات التشمالية والصينية والفيتنامية وغيرها.
- وفي الوقت نفسه تعاونت وزارة التعليم والشباب والرياضة مع الشركاء الإنمائيين في تنفيذ البرنامج التدريبي لمنع التسرب المدرسي في ٥٥ منطقة في مقاطعات بانتياي ميانشي، وباتامانغ، وبورسات، وكامبونغ سيبو، وبراي فينغ، وسفاي رينغ من خلال إنشاء ٣٢٢ مدرسة. ومن بين هذه المدارس، قامت ١٠٧ مدارس بتنفيذ نهج التعليم الاستباقي، وقامت ١٠٨ مدارس أخرى بتنفيذ هذا النهج إلى جانب فصول دراسية لتعليم الحاسوب، وهناك ١٠٧ من المدارس المستهدفة لأغراض المقارنة بينها وبين المدارس التي لا تحظى بالتدخلات المضطلع بها في إطار هذا البرنامج.

### الرد على السؤال ١٥

- نتائج تنفيذ خطة العمل المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ في مجال العمل والتدريب المهني:
- تم إدماج خطة العمل المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني (الهدف الاستراتيجي ٥ من الأهداف ذات الأولوية) في خطة عمل وزارة العمل والتدريب المهني كجزء من مساهمتها في استكمال خطة التنمية الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣
  - التدريب المضطلع به

السنة	الموضوع	عدد المقررات الدراسية		عدد المشتركين
		المجموع	إناث	
٢٠٠٨	تقييمات الاحتياجات من التدريب واليد العاملة	٨٦	٢٤	٣
٢٠٠٩	مشروع تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتطوير السياسات	٦٠	٤٠	١
	الرصد الجنساني	٣٨	٢٢	١
		٧٥	٣١	١

وفي عام ٢٠١٢، تم تنفيذ مشروع الرصد الجنساني في المعهد الوطني للتدريب التقني الذي شارك فيه ٣٠ عضواً.

+ التداير المتخذة لزيادة مشاركة المرأة في أسواق اليد العاملة  
التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني:

عدد المتدربين		عدد المقررات الدراسية	عدد المعاهد	
إناث	المجموع			
٤٩١	٨٢٣	٤٠	١٢	الصندوق الوطني للتدريب في مجال الحد من الفقر
١٨٣٠	٣٦٧٣	١٨	٣١	ميزانية دعم المعاهد التعليمية
٣٥٦٥	٦٨٢٠	١٦٧	١٦	الصندوق الخاص لرئيس الوزراء Samdech Techo
٤٢١١٤	٦٨١٣٤			برنامج التدريب القائم على منح شهادات

### التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني

مقرر قصير لأجل		مقرر طويل الأجل		مقرر تقني متقدم		مقرر مرحلة عالية		السنة الدراسية
إناث	المجموع	إناث	المجموع	إناث	المجموع	إناث	المجموع	
٦٧٣٩٤	١١٧٢٤٠	٣٩٥	١٢١٤	١٠٤٨	٢٩٥٩	٢٥٩	١٣٣٠	٢٠٠٩-٢٠٠٨
٣٧٦٤٦	٦٦٦٩٥	٣٥	٧٤٦	٨٤٢	٣٣٠٨	٤٥٨	١٩٨١	٢٠١٠-٢٠٠٩
٤٠٥٨٩	٨٢٢٥١	١٧٦	١٠٣٤	١٦١١	٦١٩٢	٢٨١	١٦١٢	٢٠١١-٢٠١٠
٥٧٩٦١	١٠٥٣٦٤	١٠٧٤	٢٧٧٤	١٤٦٠	٥٧٣٨	٤٦٠٤	١٤٦٨٣	٢٠١٢-٢٠١١

### توفير الأموال للعمالة الذاتية

قدم مشروع الصندوق الخاص Samdech Techo الائتمانات المنتهية الصغر التالية:

السنة	المبلغ	عدد المشتركين		العدد العاصمة/المقاطعة
		إناث	المجموع	
٢٠٠٩	١٣٦٠٠٠,٠٠٠ ريبيل	٧٩	١٤٣	٥
٢٠١٠	٤٧٢٥٠٠,٠٠٠ ريبيل	١٩٤	٤٠٠	١١
٢٠١١	٥٤٥٠٠,٠٠٠ ريبيل	٢٩	٥٣	٣
٢٠١٢	٣٠٥٠٠٠,٠٠٠ ريبيل	١٥٨	٢٣١	
المجموع	٩٦٨٠٠٠,٠٠٠ ريبيل	٤٧٠	٨٢٧	١٩

## + السياسة العمالية

كمبوديا في سبيلها لإجراء المشاورة الوطنية الثالثة بشأن السياسة الوطنية للعمال والعمل مع جميع الوزارات والمؤسسات المعنية بالحكومة، والمنظمات المحلية غير الحكومية، والمنظمات الدولية.

## + تدابير التصدي للتحرش الجنسي

أدرجت وزارة العمل والتدريب المهني التربية الأخلاقية، بما في ذلك التحرش الجنسي ومباشرة الأعمال الحرة في المقررات الدراسية لجميع معاهد التدريب المهني.

وفي كمبوديا، يعتبر التحرش الجنسي فعلا إجراميا يعاقب عليه القانون، بما في ذلك

ما يلي:

- يعاقب على الاغتصاب بالسجن لمدة تتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات.
- يعاقب على التحرش الجنسي بالسجن لمدة تتراوح بين سنة و ٣ سنوات، وغرامة تتراوح بين ٢ مليون ريبيل و ٦ ملايين ريبيل.
- يعاقب الاعتداء الجنسي بالسجن من ٦ أيام إلى ٣ أشهر، وغرامة تتراوح بين مائة ألف ريبيل و ٥٠٠ ألف ريبيل.
- + خطة للتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم
- ليس لدى مملكة كمبوديا أي خطة للتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.
- + اتخاذ تدابير لإدارة شؤون هجرة اليد العاملة
- أصدرت الحكومة الملكية لكمبوديا المرسوم الفرعي رقم ١٩٠، المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠١١ بشأن إدارة إيفاد العمال المهاجرين الكمبوديين للعمل في الخارج عن طريق وكالات التوظيف الخاصة المرخص لها بذلك.
- كلفت وزارة العمل والتدريب المهني مسؤولين متخصصين بزيارة العمال في أماكن عملهم.
- في عام ٢٠١٢، غادر البلد ٢٠٩ ٢٠٩ عامل (بينهم ٧ ٨١٤ من النساء) للعمل في بلدان أجنبية عن طريق ٢٥ من وكالات التوظيف القانونية.

## أعداد العمال من الذكور والإناث في كل بلد أجنبي:

البلدان	العدد	
	إناث	المجموع
ماليزيا	٦٣	١٦٢
تايلند	٧٧٤٦	١٩٩٩٧
اليابان	٥	٥٠
كوريا الجنوبية	٢٨٧٨	١٩٢٩٢

- وأعدت الحكومة الملكية لكمبوديا بطاقات هوية لما يبلغ عددهم ٩٩ ١٩٦ من العمال الذكور والإناث من بين ما مجموعه ٢٢٠ ٠٢٢ ممن سافروا بصورة غير قانونية للعمل في تايلند.
- ووضعت وزارة العمل والتدريب المهني سياسة للهجرة العمالية لمواجهة التحديات المتعلقة بتحركات العمال المهاجرين عبر الحدود. وتشمل هذه السياسة القضايا المتعلقة بإدارة هجرة اليد العاملة، وحماية العمال المهاجرين، وتمكينهم، علاوة على مراقبة واستخدام الموارد (التحويلات) في تحقيق التنمية للعمال المهاجرين أنفسهم ولأسرهم وتحسين أوضاعهم الاقتصادية.

## الرد على السؤال ١٦

+ التدابير التي اتخذتها الحكومة الملكية لكمبوديا لمواجهة المخاطر هي كالتالي:

- ١ - الإجهاض غير المأمون
  - صدر القانون المتعلق بالإجهاض في عام ١٩٩٧.
  - في عام ٢٠٠٢، أصدرت وزارة الصحة لائحة بشأن المبادئ التوجيهية لتنفيذ القانون المتعلق بالإجهاض.
  - في عام ٢٠٠٧، قامت وزارة الصحة بتدريب العاملين في المجال الصحي على منهجيات الإجهاض المأمون.
  - بحلول عام ٢٠١٢، كان لدى الحكومة الملكية لكمبوديا ٧٨ مستشفى عام و ٢٧٥ مركزا صحيا، وأنشأت منظمة ماري ستوبس الدولية (كمبوديا) ٧ مستوصفات توفر خدمات الإجهاض المأمون والرعاية في مرحلة ما بعد الإجهاض/الإسقاط.

- اتخذت وزارة الصحة إجراءات لزيادة استخدام وسائل حديثة لتنظيم الأسرة وتحسين معدلات انتشار وسائل منع الحمل لمنع حالات الحمل العارض أو غير المرغوب فيه والتقليل من الاحتياجات غير الملباة للمرأة.
- ٢ - عدم توافر الأجهزة الطبية لفحص سرطان عنق الرحم
- أنشأت وزارة الصحة برنامجا لمكافحة السرطان، بما في ذلك سرطان الثدي، وسرطان عنق الرحم، وسرطان المهبل.
- تم تشغيل مركز فحوص وعلاج السرطان في بنوم بنه.
- نظمت وزارة الصحة تدريباً للمدرسين وقامت بتدريب متخصصين طبيين من جميع مستشفيات المقاطعات وثمانية مراكز صحية على توفير العلاج والرعاية للمصابين بالسرطان بمختلف أشكاله.
- في عام ٢٠١٢، وفرت وزارة الصحة جهازاً مسحاً للكشف عن سرطان الثدي، و ١٣ من أجهزة المسح للكشف عن سرطان عنق الرحم لأربعة مستشفيات وطنية ومستشفيين في المقاطعات.
- ٣ - سوء التغذية
- طبقت الحكومة الملكية لكمبوديا برنامج التغذية الوطني والسياسة الوطنية لتغذية الرضع وصغار الأطفال.
- نفذت وزارة الصحة ثلاثة أنشطة لضمان تنفيذ السياسة الوطنية:
- ١ - أنشأت ١٦ من المستشفيات الملائمة للمواليد
- ٢ - أنشأت ٤٨٢ ٦ من المجتمعات الملائمة للمواليد
- ٣ - نفذت المرسوم الفرعي رقم ١٣٣ بشأن تسويق منتجات تغذية الرضع وصغار الأطفال
- وضعت وزارة الصحة برنامج تحسين الحالة التغذوية للأطفال، ويشمل ما يلي:
- توفير المغذيات الدقيقة للأطفال
- توفير أقراص حامض الفوليك للحوامل وللنساء والأطفال بعد الوضع
- دربت كبار المدربين ومقدمي الخدمات على رعاية وعلاج حالات سوء التغذية الحادة

- هيأت بيئة داعمة للتغذية في المجتمعات المحلية
- حشدت أصحاب المصلحة المعنيين للمشاركة
- عززت إنفاذ القانون
- قامت بحملات لتعزيز توفير التغذية التكميلية، كالعصيدة المغناة بالفيتامينات، للأطفال من سن ٦ أشهر إلى ٢٤ شهرا
- تعاونت وزارة الصحة مع مجلس الزراعة والتنمية الريفية لتنظيم حلقة عمل تدريبية بشأن الأمن الغذائي والتغذية للأمهات والأطفال لموظفي الهيئات المختصة على مستوى المقاطعات والمناطق والكوميونات والموظفين العاملين في القطاع الصحي على جميع المستويات بغرض إدماج خطة عمل التغذية في خطط الاستثمار الخاصة بالكوميونات/البلديات.
- ٤ - نقص الرعاية في مرحلة ما قبل الولادة: تشمل الحلول ما يلي:
  - أصدرت وزارة الصحة مبادئ توجيهية للنساء الحوامل للقيام بأربع زيارات على الأقل إلى المرافق الصحية للحصول على الرعاية أثناء الحمل في مرحلة ما قبل الولادة.
  - تدريب مقدمي الخدمات على تقديم الرعاية الصحية للحوامل في مرحلة ما قبل الولادة، ومعالجة سوء التغذية، والتعرف على أي بوادر خطر متصلة بالحمل، وإجراء فحوص الدم لاكتشاف الإصابة بفقر الدم أو الفيروسات، ونمو الأجنة، وتوفير العلاج في الوقت المناسب لحالات الرعاية التوليدية الطارئة أو إحالتها إلى المرافق الصحية التي تتوفر فيها هذه الرعاية.
  - التثقيف بشأن الرضاعة، والنظافة العامة، واستعدادات الولادة، والولادة في المرافق الصحية، والرعاية في مرحلة ما بعد الولادة، ورعاية الرضع وصغار الأطفال، وتنظيم الأسرة، ومنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل.
  - الاضطلاع بحملات للترويج للرعاية في مرحلة ما قبل الولادة من خلال اللقطات الإذاعية والتلفزيونية وزيارات التوعية لتثقيف النساء والأسر.
  - + التدابير المتخذة لإزالة العوائق أمام وصول المرأة إلى الخدمات الصحية، وخاصة الفقيرات والنساء في المناطق النائية
  - قررت الحكومة الملكية لكمبوديا إعفاء الفقيرات من دفع رسوم المستعملين، وأحقيتهن في إنشاء صناديق مساهمين مدعومة من الميزانية الوطنية.

- بالتعاون مع مجتمع المانحين والمنظمات الشريكة في مجال التنمية الصحية، أنشأت الحكومة الملكية لكمبوديا صندوقاً للاستثمار في الأسهم معنياً بالصحة لمساعدة الفقيرات اللاتي يتم تحديدهن للحصول على الخدمات الصحية ويتحمل صندوق الاستثمار في الأسهم رسوم المستعملين.
- أنشأت مشروع قسائم الصحة الإنجابية لمساعدة الفقيرات على الحصول على خدمات الصحة الإنجابية، وخدمات صحة الأم والطفل، بما في ذلك الرعاية في مرحلة ما قبل الولادة، والولادة في المرافق الصحية، والرعاية بعد الولادة، وتنظيم الأسرة، والإجهاض المأمون.
- أنشأت دور ترقب الولادة في المناطق النائية والتي يمكن للنساء البقاء فيها والانتظار لمدة أسبوع قبل موعد الولادة ولأسبوع آخر بعد الولادة. ويتوافر حالياً ٢٩ من دور الترقب هذه في مختلف المناطق النائية.
- أنشأت الحكومة الملكية لكمبوديا مراكز صحية في القرى والكوميونات في مختلف أنحاء البلد وشجعت على زيادة عددها، وبذلت الجهود لبناء الطرق والجسور في المناطق الريفية لربطها بالبلدان المجاورة لتسهيل حصول المرأة على الخدمات الصحية.

### الرد على السؤال ١٧

على مدى العقدين الماضيين، أولت الحكومة الملكية لكمبوديا اهتمامها لمكافحة ومنع انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحققت إنجازات كبيرة في هذا المجال: فقد تقلص معدل انتشار الإصابة بالفيروس من ١,٧ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٣. ومن حيث الأرقام، ففي عام ٢٠١٣، هناك ٣٣ ٤٣٣ ٧٣ شخصاً مصابين بالفيروس/الإيدز، منهم ٣٩ ٥١٦ إناث (أي بنسبة ٥٣,٨١ في المائة). وقد تحقق ذلك بفضل تنفيذ استراتيجيات تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإدماجها في جميع النظم والآليات والخدمات بغرض مواجهة انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع أنحاء البلد. ومن الناحية العملية، فقد تم دائماً تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات، والخطط الاستراتيجية، وخطط تعبئة الموارد، كما تم إدماجه في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنفيذ المنتظم لخطط العمل ورصد خطط التقييم، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات من الحصول على خدمات الوقاية والرعاية والعلاج والدعم ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، من قبيل ما يلي:

- يحظى أكثر من ٨٠ في المائة من العاملات في مجال المهن الترفيهية بفرص الحصول على خدمات الوقاية عن طريق استعمال الرفالات وخدمات الإرشاد وفحص الدم.
- يحظى نحو ٨٠ في المائة من النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية بفرص الحصول على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة.
- حصل أكثر من ٧٠ في المائة من النساء والفتيات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو المتضررات منه على مجموعات مواد داعمة، تشمل توفير المأوى والتعليم والرعاية الطبية والأعمال التجارية المدرة للدخل، وما إلى ذلك.
- حصل نحو ٩٠ في المائة من الشباب في التعليم النظامي على معارف بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصحة الجنسية، والصحة الإنجابية.

### الرد على السؤال ١٨

تشمل آثار خطة العمل الرامية إلى زيادة نسبة فرص حصول المرأة في المناطق الريفية على خدمات المرافق الصحية من ٨,٦ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٥ ما يلي:

- توعية المرأة في المناطق الريفية بممارسات النظافة الصحية، لكن معرفتهن بالاحتياجات المتعلقة بتوفير المياه النقية لا تزال محدودة، ولا تزال تأخذن بالرأي الممثل في انتظار المساعدة.
- يتسبب نقص المرافق الصحية، مثل التغوط والتبول في العراء، وانعدام ممارسات النظافة الصحية في وقوع مشاكل صحية، بما في ذلك الإصابة بالأمراض، والإسهال، والدودة الشريطية مما ينشأ عنه ارتفاع معدلات اعتلال الأطفال ووفاتهم.
- تعزى المساهمة المحدودة للمرأة في أراضي البناء وإصلاح الطرق والآبار والأحواض وكذلك مشاركتها المحدودة في مشاريع التنمية المحلية الأخرى إلى افتقارها إلى الدخل وإلى أنهما في معظم الأحوال تنتظر اتخاذ القرار من جانب الزوج.
- تحظى النساء في المناطق الريفية بمعارف وسبل رزق محدودة، مما يحد من مشاركتهم الكاملة في تنمية القرى.
- لا يزال سكان المناطق الريفية، بمن فيهم النساء، يعتقدون الآراء التي تؤيد إدارة المشاريع التجارية في إطار العمالة الذاتية.

ولمواجهة التحديات المبينة أعلاه، اتخذت الحكومة الملكية لكمبوديا تدابير شتى للتقليل من تعرض الناس للفقر، وخاصة تلبية احتياجاتهم والقيام بما ينبغي عمله بالنسبة للمرأة في المناطق الريفية، وزيادة التوعية الاجتماعية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مراحل تنفيذ المشاريع الإنمائية، بما في ذلك الحد من الأمراض الناجمة عن الافتقار إلى ممارسات النظافة الصحية، وشرب المياه غير النقية، والقضاء على هذه الأمراض، وتوفير المعارف للمرأة لتحسين ممارستها للنظافة الصحية والبيئية، ومساعدة النساء على الحصول على أسباب الرزق والوظائف المولدة للدخل لدعم أسرهن، وتعزيز وعي النساء وشعورهن بالتمكين من اتخاذ القرارات والمشاركة في البرامج الاجتماعية.

ووفقا للنتائج التي تحققت في أوائل عام ٢٠١٣، فإن معدل تغطية المناطق الريفية بالمرافق الصحية بلغ ٢٩ في المائة، أي أن نسبة ٤٣ في المائة من السكان يتمتعون بفرص الحصول على إمدادات المياه النقية. واستنادا إلى هذه النتيجة، حددت الاستراتيجية الوطنية لإمدادات المياه والمرافق الصحية في المناطق الريفية الغايات التالية:

- ٣٠ في المائة من سكان المناطق الريفية، بحلول عام ٢٠١٥، و ١٠٠ في المائة من سكان المناطق الريفية، بحلول عام ٢٠٢٥، ستتاح لهم فرص الحصول على إمدادات مياه نقية.

- ٥٠ في المائة من سكان المناطق الريفية، بحلول عام ٢٠١٥، و ١٠٠ في المائة من سكان المناطق الريفية، بحلول عام ٢٠٢٥، سوف يأخذون بممارسة النظافة الصحية في ما يتصل بحصولهم على المياه النقية واستعمالها.

**تنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، وخطة العمل المتعلقة بالتنمية الريفية**

في الوقت الراهن، قامت الحكومة الملكية لكمبوديا بوضع السياسات المتصلة بمسائل الأراضي، وأعدت "كتابا أبيض بشأن قطاع الأراضي" يربط المسائل المتصلة بالأراضي بالقضايا الجنسانية. وكانت وزارة إدارة شؤون الأراضي، والتخطيط الحضري، والتشييد، قد قامت بالفعل، بدعم تمويلي من منظمة كلاسب الكندية (CLASP-Canada) (تحالفات ربط العمل بالعلوم لغرض الوقاية) قد أجرت مجموعة من جلسات التشاور حول مضمون المسائل المتصلة بالأراضي لإدراجه في الكتاب الأبيض، وقامت بإصدار ونشر الخطة الاستراتيجية الجنسانية في قطاع الأراضي للأجل القصير والمتوسط والطويل، والتي تتركز معظم أنشطتها في المناطق الريفية حيث تعيش غالبية كبيرة من الأسر المعيشية الفقيرة.

وتبين الملاحظات حول برنامج تملك الأراضي أن معدل مشاركة الرجال والنساء في التسجيل المنتظم للأراضي يفوق ٩٧ في المائة. واتفق الرجال والنساء على أنه كان هناك بعض اللبس حول تحديد أنواع الملكية، لكن مستوى التفاهم بين الرجال والنساء عموماً حول تسجيل الأراضي والتحكيم القضائي في مسألة نوع الملكية كان عالياً بدرجة كبيرة.

وأصدرت الحكومة الملكية لكمبوديا الأمر رقم ٠١، المؤرخ ٧ أيار/مايو ٢٠١٢، بشأن الإجراءات الجديدة المتعلقة بالسياسة القائمة حول مسألة الأراضي، بهدف معالجة آثار هذه السياسة على أراضي ومنازل الناس الذين شغلوها، واستعملوها، وزرعوا أشجار الفاكهة فيها قبل ٧ أيار/مايو ٢٠١٢ في الأنواع الثلاثة من أراضي الدولة، وهي: امتيازات أراضي الغابات، وامتيازات الأراضي الاقتصادية، والأراضي المشمولة بخريطة الغطاء الحرجي لعام ٢٠١٢. ونتيجة لذلك، ففي ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، ومن أصل المساحة الكلية لأراضي الدولة التي توجد عليها منازل تضم ٥٠٠ ألف أسرة معيشية، والتي تبلغ مساحتها ١,٨ مليون هكتار، تم القيام بما يلي: (١) تم قياس ٥٧٠.٠٠٠ قطعة أرض، تبلغ مساحتها ٩٠٠.٠٠٠ هكتار، ووزعت على سكان ٣٥٠.٠٠٠ أسرة معيشية؛ (٢) تم إصدار ما يزيد على ٢٠٠.٠٠٠ من صكوك الملكية النهائية لما يبلغ عددها ١٧٠.٠٠٠ أسرة معيشية، وسوف تستمر هذه العملية إلى نهايتها. وفي هذا الصدد، فإن معظم ربات الأسر المعيشية في المناطق الريفية، سواء أكانت زوجة أو أما أو ابنة، شاركن واستفدن من هذه العملية لأن حملات قياس الأراضي كانت ذات إجراءات شفافة ضمنت المساواة بين الجنسين ومشاركتها الواضحة. وقد أُنجزت التنمية الريفية في المناطق التي تم فيها بالفعل تسجيل الأراضي مجموعة من المشاريع الإنمائية، مثل الطرق الريفية، والآبار، والأحواض، والمدارس، والمراكز الصحية، وغيرها.

وأصدرت الحكومة الملكية لكمبوديا السياسة الوطنية بشأن إدارة شؤون الأراضي، بهدف ضمان شفافية وفعالية إدارة الأراضي والموارد الطبيعية، وحمايتها، واستخدامها لتحقيق استدامة البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المنصفة في المناطق الحضرية والريفية على السواء. وتشير هذه السياسة بوضوح إلى ضرورة ضمان استخدام الأراضي وتنميتها وإدارتها وفقاً لخطة إدارة شؤون الأراضي، ولسياسة منصفة تتعلق بالأراضي، والمساواة الجنسانية، وتوفير الحماية، علاوة على توفير الدعم لسبل كسب الرزق للمجتمعات المحلية، والفئات الضعيفة.

وقد بذلت الحكومة الملكية لكمبوديا ضغوطاً من أجل صياغة سياسة وطنية بشأن السكان والاستيطان للأسر المعيشية من أبناء الطبقة المتوسطة والفقيرة ولحماية مصالح النساء.

التدابير المتخذة لحماية حقوق الإنسان للمرأة في مجال توزيع الأراضي، لا سيما في حالة التشريد:

- للحكومة الملكية لكمبوديا سياسة موضوعة، ومرسوم فرعي، وتوجيهات في ما يتصل بامتيازات الأراضي الاجتماعية، وتوضح جميعها كيفية مشاركة الناس في هذه الامتيازات، والخطوات المتبعة لاختيار وتحديد الأراضي واختيار السكان المستهدفين للحصول عليها. ويحظى بالأولوية في الحصول على هذه الأراضي ربات الأسر المعيشية، والنساء المعدمات أو اللاتي لا تحتزن أرضا.

واستنادا إلى ذلك، أصدرت الحكومة الملكية لكمبوديا مرسوما فرعيًا لإعادة تصنيف ٨ مواقع للأراضي تشمل ١٦٨٧,٧ هكتارا من الأراضي العامة للدولة واعتبارها أراضي خاصة للدولة لتوزيعها بغرض التخفيف من حدة الفقر.

- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، شمل توزيع الأراضي ما يلي:

١ - عن طريق مشروع تخصيص الأراضي من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حصل على أراضي ٢٨٥ ٢ أسرة معيشية، منها ٨٣٦ ترأسها إناث، أو بنسبة ٣٦ في المائة. ومن بين هؤلاء، حصلت ٢٤٣ ٥ امرأة على ٠١٠ ٤ من قطع الأراضي بما تصل مساحته إلى ١٤٣ ٥ هكتارا.

٢ - عن طريق مشروع تخصيص الأراضي للمتقاعدين وقدامى المحاربين المصابين بعجز والفقراء والأسر المعيشية المعدمة، حصلت ٩٧١ ٢ أسرة معيشية على ٤١٥ ٣ هكتارا من الأراضي. وكانت المرأة ممثلة في الزوجات والبنات هي المستفيدة المباشرة من هذا البرنامج.

٣ - عن طريق الإجراءات الجديدة المتعلقة بالحملات القائمة على سياسة الأراضي، تم إصلاح ١,٨ مليون هكتار من الأراضي واستخدمها شاغلوها قبل ٧ أيار/مايو ٢٠١٢ وتم منحها لنحو ٥٠٠ ٠٠٠ أسرة معيشية.

٤ - أعدت الحكومة الملكية لكمبوديا برنامجا لامتيازات الأراضي الاجتماعية داخل الإطار الوطني، بهدف منع إزالة أراضي الدولة، وأراضي الغابات، وأراضي وبيئات المحميات الطبيعية.

وفيما يتعلق بنقل السكان استنادا إلى إطار القانون والسياسات الرامي إلى تحسين رفاه المواطنين وسبل رزقهم، التزمت الحكومة الملكية لكمبوديا في المقام الأول بسياسة التراضي وتحقيق النفع لجميع الأطراف. وكل عملية للتوصل إلى حلول تنطوي دائما على

الإحطار والتشااور المباشر مع المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة في إطار زمني يتراوح بين عامين وثلاثة أعوام. وقد حظي هذا النهج بالدعم والقبول من جانب الناس الذين يتمتعون بالحس السليم. وتشمل الحلول المطروحة التنمية في الموقع، أو النقل، أو إعادة الاستيطان، أو التعويض نقداً أو عيناً، وهناك سياسة قائمة بالنسبة للذين يستأجرون من الباطن من سكان سابقين.

ومن الواضح أنه من بين المجتمعات المحلية البالغ عددها ٥٠٣ في بنوم بنه، وافق ٣٤٥ منها على المشاركة في عملية التنمية في الموقع، في حين وافق ٤٥ من المجتمعات المحلية طوعاً على الحل المقدم من السلطة، وهو إعادة التوطين.

### الرد على السؤال ١٩

- التدابير المتخذة للتصدي للتعقبات التي تواجه النساء الضعيفات:

١ - الحصول على التعليم:

- زادت وزارة التعليم والشباب والرياضة من معدلات التحاق أبناء الشعوب الأصلية من خلال مختلف البرامج التعليمية. ونشأ عن ذلك ما مجموعه ٦٢٠ طالباً، منهم ٧٥١ إناث حضروا الدراسة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ بزيادة قدرها ٤٣٨ طالباً أو بنسبة ٣٦,٥٩ في المائة. ونفذت هذه البرامج التعليمية في مقاطعات راتاناكيري، وكراتبي، وموندالكيري، وستوينغ ترينغ، وبرياه فيهيبار. وفي الوقت نفسه، حصل ٥٢ في المائة من تلاميذ المدارس الابتدائية من المنتمين للمجتمعات المحلية للشعوب الأصلية في راتاناكيري، وموندالكيري، وبرياه فيهيبار على منح دراسية.

- تبحث وزارة التعليم والشباب والرياضة إمكانية وضع برنامج ثنائي اللغة يتضمن جميع العناصر التي تم جميع الطلاب من أبناء الشعوب الأصلية، وتحويل المدارس المجتمعية إلى مدارس عامة.

- بذلت الحكومة الملكية لكمبوديا جهوداً لبناء المزيد من المدارس في القرى والكوميونات، وبناء الطرق والجسور لتيسير وصول النساء إلى المدارس.

٢ - الرعاية الصحية:

قررت الحكومة الملكية لكمبوديا إعفاء الفقيرات من سداد رسوم المستعملين ويحرقهن المشاركة في صناديق الاستثمار في الأسهم المدعومة من ميزانية الدولة.

من خلال التعاون مع مجتمع المانحين والمنظمات التابعة للشركاء الإنمائيين في مجال الصحة، أنشأت الحكومة الملكية لكمبوديا صندوقاً للاستثمار في الأسهم معنياً بالصحة لمساعدة الفقيرين الذين يتم تحديدهم للحصول على الخدمات الصحية ومصروفات المستعملين التي يغطيها الصندوق. وسيتم التوسع في إنشاء صناديق الاستثمار في الأسهم في جميع أنحاء البلد بحلول عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، يجري الإعداد لمشروع قسائم للصحة الإنجابية لمساعدة الفقيرين في الحصول على خدمات الصحة الإنجابية، والخدمات المتعلقة بصحة الأم والطفل.

٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٦٤	٦٣	٥٧	٥٣	٤٤	مراكز صحية وصناديق الاستثمار في الأسهم
٣٧٠	٣٠٢	٢٩١	١٤١	١٠١	مستشفيات مدعومة بصناديق الاستثمار في الأسهم
١١٨	١١٨	صفر	صفر	صفر	مراكز صحية مدعومة بقسائم خدمات الصحة الإنجابية
٥	٥	صفر	صفر	صفر	مستشفيات مدعومة بقسائم خدمات الصحة الإنجابية

### ٣ - النساء في مراكز إعادة تأهيل المدمنين على المخدرات

#### - إحصاءات عامة

العدد الكلي	نساء	معاد إدماجهم	مبادرات ذاتية	العدد المتبقي
٢٢٢٣	١٥٣	١١٨٤	١١١	٩٢٨

#### - إحصاءات فعلية حسب السن

العدد الكلي	إناث	١٧-١٠ سنة	٢٥-١٨ سنة	٢٦-٣٥ سنة	٣٦-٤٥ سنة	فوق ٤٥ سنة
٩٢٨	٦٧	٩٨	٥٣٢	٢٦٨	٢٤	٦

#### - إحصاءات فعلية حسب نوع المخدر

العدد الكلي	إناث	واي (WY)	آيس ICE	مخدر النشوة	هيروين	ماريجوانا	غراء	أخرى
٩٢٨	٦٧	١٥١	٦٩٨	١٠	١١	٥	٤٩	٤

## - إحصاءات فعلية حسب المهنة

العدد الكلي إناث	خدمة مدنية	طلاب	ترفيه	عمال	مساعدون شوارع	أطفال مهنة غير منتظمة	مهنة أخرى
٩٢٨	٥٨	٢٣٢	٢١	١٤٠	٥٢	٦٧	٢٨٣

## الرد على السؤال ٢٠

- يتمتع بالسلطة الأبوية على الطفل أي شخص له هذه السلطة على النحو المبين في المادة ٩٤٨ من القانون المدني.

- استنادا إلى أحكام المادة ٧٨ من القانون المتعلق بتنفيذ القانون المدني، والساري منذ عام ٢٠١١، فإن المادة ٩ من قانون الزواج والأسرة قد ألغيت.

- تنص المادة ٩٥٠ من القانون المدني على ما يلي: "يجوز للمرأة أن تتزوج مرة أخرى دون انقضاء فترة ١٢٠ يوم على فسخ الزواج السابق أو رده". وهذا الحكم يقصد به النساء فقط لتجنب المنافسة على الأبوة المفترضة للطفل، بمعنى أنه في حالة ميلاد طفل، فهل ينسب إلى الزوج السابق أو اللاحق. ولا يهدف هذا الحكم إلى الحد من حق النساء في الزواج وهدفه فقط هو تحديد نسب الأبوة.

والفقرة ٢ من المادة ٩٥٠ من القانون المدني تنص أيضا على أنه يمكن للمرأة الزواج إذا كانت المرأة حاملا قبل حل الزواج السابق أو رده، وتم الوضع، أو في حالة وجود شهادة طبية من طبيب مختص بعدم وجود حمل.